بترها زنجاد وهو في معنى الطلاق فتامل **قوله** لئلا يكون منه لان العلوق سابق على النكاح **قوله** واكثر مدة الحمل سنتان لقول عائشة رضي الله عنها الولد لا يبقى في البطن اكثر من سنتين ولو بملكية مغزل اي يدور ويغزل والغرض تقليل المدة والظاهر انها قالته سماعا لان العقل لا يهتدي الى المقادير فتقدم بيان اكثر المدة على اقلها اهتماما بذكره لكونه مختلفا فيه **قوله** واقلها ستة اشهر لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلثون شهرا ثم قال وفصاله في عامين فبقي للحمل ستة اشهر وهذا تأويل خرجه ابن عباس رضي الله عنه ذكره في المبسوط وعند الشافعي رحمه الله يقدر الاكثر باربع سنين واصح حكايات مثل محمد بن عجلان بقي في بطن امه اربع سنين وكذلك حرم حيان فمتى هرما لذلك والضحاك بن مزاحم هكذا فمتى ضحاكا لانه ضحك حين ولد وغيرهم عليه ما رويناه **قوله** لاقل من ستة اشهر منذ شراءا والا لا قال في الهداية هذا اذا كان الطلاق واحدا بائنا او خلعا او رجعيا اما اذا كان اثنين يثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق لانها حرمة غليظة خلا يضاف العلوق الا الى ما قبله لانها لا تحل بالشراء فلا يحل له بدون التحليل واذا لم يحل لا يضاف العلوق الى اقرب بها بل الى ابعدها حملا لامور المسلمين على الصلاح وابعد الزمان هو ما قبل الطلاق فيلزمه الولد اذا جاءت به لاقل من سنتين من وقت الطلاق فان قيل وجب ان ينكشف حرمة الغليظة بملك اليمين لقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم او ما ملكت ايمانهم اجيب بانه ان لا ينكشف لقوله فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والمحرم اقوى **قوله** فهو ام ولده لان سبب ثبوت الولد وهو الدعوة قد وجد من المولى لقوله متى واتى الحاجة الى تعيين

الولد

الولد وهو يثبت بتهادة القابلة بالاجماع قال في العناية هذا اذا ولدت لاقل من ستة من وقت الاقرار وان ولدت لستة فصاعدا لا يلزمه لاحتمال انها حبلت بعد مقالة المولى **قوله** والحضانة للام بلا جبر بالقول دم انت احق ما لم تتزوجي و لان الام اشفق واقدر على الحضانة يلزمها البيت قال ابو بكر رضي الله عنه ريقها يزهر وشمل عندك يا عمر حين خاصم ام عاصم والصحابة حاضرون ولم ينكره احد وانما لم تجبر لانها عجزت عن الحضانة **قوله** ثم ام ابيه لانها تدلي بالام ثم الاخت لابوين ثم لام ثم لاب ثم الخالات لانهن بنات الابوين و لهذا قدمن في الميراث **قوله** يخاف يجب بالجزم قال في البدرية هذا من قبيل قوله تعالى ويذهب غيظ قلوبهم ويتوب الله عليهم اي على الاستيناف **قوله** لفساد الزمان فتحقق الحاجة الى القيانة فيندفع الى العصبة **قوله** حتى تشتهى وحده الشهوة ان تبلغ احدى عشرة سنة في قولهم كذا في النهاية وقال ابو الليث تسع سنين ان كانت غلمة اي شهوة وليس لغير الام والجدة ولاية الاستخدام شرعا **قوله** الا الى وطنها الذي نكحها فيه والاقسام اربعة فاجز في واحد منها فقط وعليك بالترجيح

باب النفقة

لما فرغ من بيان حق الحضانة ومن لها الحضانة احتاج الى بيان النفقة ومن تجب عليه ثم استطرد بذكر ما يحتاج اليه من السكنى وغيره ونفقة الشخص على غيره يجب باسباب منها الزوجية ومنها النسب ومنها الملك وفتح الباب بنفقة الزوجات لان الزوجية اصل النسب فيقدم عليه والنسب والنسب اقوى من الملك لان النفقة على الولد كالانفاق على نفسه لكونه جزأ منه وكذا على الوالد **قوله** يجب هي والكسوة والسكنى على الزوج لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن

Copyright © King Saud University